العرب
الأربعاء 2021/10/27
السنة 44 العدد 12222

صندوق الأجيال الكويتي يوسع محفظة أعماله خارجيا

الكويت – تسعى الحكومة الكويتية لتوسيع محفظة صندوق الأجيال القادمة في خطوة تهدف منها إلى تحقيق المزيد من الإيرادات وتعزيز احتياطاتها النقدية من خلال الاستثمار في القطاعات ذات العوائد المربحة للتغلب على أي أزمة مالية محتملة قد تعترضها مستقبلا.

ويأتي هذا التوجه بعدما واجه البلد الخليجي العضو في منظمة أوبك عدة صعوبات مالية في السنوات الأخيرة دفعته إلى السحب من صندوق الأجيال لتغطية العجز الهائل في الموازنة السنوية.

230
ألف شركة يستثمر فيها الصندوق في 125 اقتصادا حول العالم بين الأسواق المتقدمة والناشئة

وكشفت مصادر مطلعة أن استثمارات الصندوق تشهد تنوعا كبيرا وانتشارا جغرافيا واسع النطاق، حيث تتوزع على حوالي 230 ألف شركة في الأسواق العالمية وتستهدف تحقيق أفضل العوائد المتاحة وفق أدنى درجات المخاطر.

ونقلت صحيفة "القبس" المحلية عن مصادر قولها إن "الرؤية الاستثمارية للهيئة العامة للاستثمار تعتمد على أهداف محددة أهمها تحقيق عوائد مجدية على الاستثمار طويل الأجل باستخدام أعلى المعايير المهنية بما يتيح لها التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها الأسواق والتقلبات المفاجئة".

وأشارت المصادر إلى أن مكتب الهيئة في لندن يدير أكثر من ثلث استثمارات صندوق الأجيال القادمة، ويحظى بمعاملة خاصة من الحكومة البريطانية من ناحية الضرائب والتسهيلات والحوافز الاستثمارية.

ويعمل الصندوق وفق استراتيجية محكمة تضمن أفضل إدارة لاحتياطيات الكويت المالية لتوفير إيرادات بديلة عن عائدات النفط.

وتنتشر استثمارات الصندوق في أكثر من 125 اقتصادا حول العالم بين الأسواق المتقدمة والناشئة، ويتكون من استثمارات خارج الكويت على أساس استراتيجية معتمدة لتوزيع الأصول في فئات مختلفة.

وتستقطع الحكومة بحكم القانون ما لا يقل عن 10 في المئة سنويا من إيراداتها لصالح الصندوق الذي تديره الهيئة، وهو أقدم صندوق سيادي في العالم وأحد أكبرها مع حصص في الموانئ والمطارات واستثمارات في الطاقة حول العالم.

ويعد الصندوق أداة تسهم في تحقيق الاستقرار للاقتصاد المحلي فهو مستودع الاحتياطات العامة والتي تكون متاحة لسداد احتياجات الدولة عند الضرورة. ويقوم كذلك بأداء دور أمين الخزانة وأداة تسهم في تحقيق الاستقرار المالي للبلد الخليجي.

وتضررت الكويت كثيرا من الجائحة واستمرار تراجع أسعار النفط المصدر الرئيسي لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات، حيث يتوقع بعض المراقبين أن يدفع هذا الأمر الحكومة إلى اللجوء لتسييل أصول سيادية لسد عجز الموازنة رغم ما تشهده أسواق النفط من تعاف في الآونة الأخيرة.

ويواجه البلد الخليجي الغنيّ بالنفط مخاطر سيولة على المدى القصير، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى غياب تفويض برلماني للحكومة للاقتراض من الخارج.

فيتش تضع بنوك قطر تحت المراقبة السلبية

الدوحة – لوحت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية بأنها قد تخفض تقييمها لكل بنوك قطر بسبب قلقها من اعتماد القطاع المصرفي للبلد الخليجي المتزايد على التمويل الخارجي ونمو سريع للأصول في الفترة الأخيرة.

وأعلنت فيتش في بيان أنها وضعت 4 بنوك قطرية هي الدوحة والخليج التجاري وقطر الإسلامي ودخان تحت المراقبة السلبية، مما يعني أنها ترى إمكانية كبيرة لخفض تصنيفها.

كما أضافت أيضا بنك قطر الوطني والبنك التجاري والبنك الأهلي وبنك قطر الدولي الإسلامي إلى المراقبة السلبية.

وقال خبراء الوكالة إن اعتماد البنوك القطرية على التمويل الخارجي بالإضافة إلى كبر حجم القطاع المصرفي قد يضعفان إلى حد ما قدرة السلطات على دعم القطاع.

ويضم القطاع المصرفي القطري 4 بنوك إسلامية من أصل 17 بنكا، منها خمسة محلية تجارية تقليدية، وواحد متخصص هو بنك قطر للتنمية، وسبعة فروع لبنوك أجنبية تقليدية، هذا بالإضافة إلى وجود مكتب تمثيل لأحد البنوك الأجنبية.

وبحسب إحصائيات الوكالة، فإن التمويل الخارجي بلغ 193 مليار دولار في نهاية أغسطس الماضي، أو ما يمثل نحو 48 في المئة من ديون القطاع المصرفي القطري، بالمقارنة مع 121 مليار دولار، أو 38 في المئة في نهاية 2018.

وتشير الأرقام إلى أن الأصول الخارجية "مستقرة بشكل عام" وأن صافي الدين الخارجي للقطاع المصرفي يبلغ 133 مليار دولار، وهو ما يمثل 82 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع هذا العام.

وتملك البنوك القطرية حصصا كبيرة في بنوك بالإمارات ومصر فيما يسعى بنك قطر الوطني لتوسيع نشاطه في السعودية حيث فتح فرعا هناك قبل المقاطعة الخليجية في منتصف 2017، والتي انتهت فعليا مطلع العام الجاري.

وسمحت الدوحة في أغسطس الماضي بزيادة نسبة تملك الأجانب في رأس مال أربعة بنوك محلية لتصل إلى مئة في المئة، قياسا على 49 في المئة وفق القانون السابق.

وذكر مجلس الوزراء في بيان نقلته وكالة الأنباء القطرية الرسمية حينها أن القرار شمل كلا من مجموعة بنك قطر الوطني، الأكبر بالدولة، ومصرف قطر الإسلامي والبنك التجاري ومصرف الريان.

احذر من إغراءات الكسب السريع

لنفتح أعيننا على كيفية بناء مستقبل إدارة الأعمال

السعودية تترقب مكاسب استثمارية أكبر في دافوس الصحراء

مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار تعقد 16 شراكة مع نخبة من أكبر الشركات

تحولت العاصمة السعودية الثلاثاء مع انطلاق النسخة الخامسة من "مبادرة مستقبل الاستثمار" إلى ورشة كبيرة ستمثل فعالياتها بداية جديدة لعهد استقطاب رؤوس الأموال الخارجية لتخطي العقبات التي خلفتها الأزمة الصحية في بلد تحث حكومته الخطى لمواصلة أكبر برنامج إصلاح في تاريخها.

الرياض – جعلت السعودية من مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار"، الذي بات عادة سنوية يجتمع فيها قادة السياسة والأعمال والمبتكرون لمناقشة أبرز القضايا الاقتصادية، هدفا للترويج لجاذبية بيئة الأعمال بعد أن تتالى قدوم رؤوس الأموال للبلاد منذ انتهاء النسخة الأولى من هذا الحدث العالمي.

والمؤتمر، الذي يوصف بأنه "دافوس في الصحراء" أطلقه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عام 2017 لجذب المستثمرين الأجانب والترويج لـ"رؤية 2030 لتنويع اقتصاد بلده المعتمد بشكل كبير على النفط.

وتتضمن نسخة 2021، التي يشارك فيها رؤساء أكبر المصارف العالمية وشركات إدارة الأصول وصناديق استثمار عالمية تحت عنوان "الاستثمار في الإنسانية"، على مدار 3 أيام مؤتمرات قمة تفاعلية حول الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والتعليم والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والقطاعين المصرفي والمالي.

وقالت عضو مجلس أمناء مبادرة مستقبل الاستثمار غادة المطيري خلال افتتاح المؤتمر، الذي يعتبر صندوق الثروة السيادية أحد أبرز المساهمين فيه، إن "النسخة الخامسة للمبادرة تجمع العقول في إحدى أفضل المناطق في العالم، بهدف إحداث تأثير إيجابي على البشرية".

وترى المطيري أن المؤتمر يشكل منصة مثالية لرسم معالم جديدة في تعزيز الشراكات خاصة وأن الأزمة الصحية أظهرت بوضوح أن "ما يحدث في أحد جوانب العالم يمكنه أن يغير الحياة في الجانب الآخر منه".

ويؤكد محللون أن المبادرة تمثل اختبار ثقة المستثمرين في السعودية بهدف تقييم اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والقواعد التجارية وإجراءات الشفافية، التي بدأت الرياض في اتباعها عبر عدة قوانين أبرزها قانون الإفلاس الذي دخل حيز النفاذ في 2018.

وجذبت سياسات الانفتاح، التي يتبناها الأمير محمد بن سلمان خلال السنوات القليلة الماضية الكثير من الشركات ورواد الأعمال للعمل في أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي خطوة عكست ذلك، أبرمت هذا العام 24 شركة عالمية عملاقة تعمل في مجالات مختلفة في مقدمتها بيبسيكو وشلمبرجيه وديلويت وبي.دبليو.سي وبيكتيل وبوش اتفاقيات مع الهيئة الملكية لمدينة الرياض لإنشاء مكاتب إقليمية رئيسة لها بالعاصمة.

واكتسب الخطط زخما كبيرا في يوليو الماضي بانضمام شركة أبل، أحد عمالقة وادي السيليكون، إلى ورشة تطوير ريادة الأعمال في السعودية، في مسعى يؤكد اهتمام الحكومة لمنافسة مدن خليجية باتت تفرض نفسها على خارطة الشركات الناشئة.

وبينما حالت النسخة الماضية التي شارك فيها قرابة مئتي شخصية عالمية عبر التواصل المرئي بسبب الجائحة، دون تحقيق أهدافها، استطاع المؤتمر في 2019 إبرام عدة اتفاقيات استثمارية شملت الطاقة والمياه وصناعة الأدوية والخدمات اللوجستية والبتروكيماويات والتكنولوجيا وريادة الأعمال والابتكار.

وحينها، أبرمت أرامكو شراكات بينها اتفاق بقيمة مليار دولار مع توباسكس للاستثمار لربط الأنابيب المقاومة للتآكل ومنشآت صناعية محلية، وآخر بقيمة 230 مليون دولار مع بيكر هيوز الأميركية للاستثمار في الذكاء الصناعي، وثالث لتأسيس مشروع مع أي.بي.كيو بقيمة 600 مليون دولار.

غادة المطيري

المبادرة تجمع العقول لإحداث تأثير إيجابي على البشرية

كما أبرمت مجموعة سامسونغ اتفاقية للمشاركة في تطوير مدينة ألعاب وفندق ومركز للتسوق بمدينة القرية الترفيهية العملاقة جنوب العاصمة.

وشهدت نسخة 2018، توقيع اتفاقات تزيد قيمتها على 50 مليار دولار في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية وقطاعات أخرى.

وكانت مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار قد أعلنت عن عقد 16 شراكة مع نخبة من أكبر الشركات والمؤسسات في العالم، مع انعقاد الدورة الخامسة.

وفي دليل على أن النسخة الحالية ستكون حبلى بالاستثمارات الواعدة، قال حازم بن جاسم الرئيس التنفيذي المشارك في صندوق الاستثمار الشرق أوسطي (إنفستكورب) لرويترز إن "الصندوق يعتزم إطلاق كيان بقيمة نصف مليار دولار للاستثمار في الشركات الخاصة التي ستدرج في نهاية الأمر في البورصة السعودية".

وأضاف بن جاسم على هامش مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار"، إن "الاقتصاد السعودي قوي للغاية ومزدهر ويترجم ذلك إلى أداء قوي جدا للشركات المحلية".

ويأتي انعقاد المؤتمر بعد أن كللت الرياض جهودها الإصلاحية المستمرة منذ 2016 بإطلاق استراتيجية جديدة للاستثمار لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص ضمن خارطة طريق تمتد حتى نهاية العقد الحالي، بما ينسجم مع خطط تنويع الاقتصاد.

وتعهد الحكومة بضخ نحو7.2 تريليون دولار في البلد حتى 2030 حتى يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من أكبر 15 اقتصادا على مستوى العالم من خلال مساهمة الاستثمارات بنحو 5.7 في المئة من الاقتصاد سنويا.

وكثفت السعودية خلال العامين الماضي والجاري خطواتها لتعزيز جاذبية الاستثمارات، وهي تتجه للتحول إلى مركز إقليمي للشركات العالمية، في منافسة مع جارتها الإمارات.

وقال وزير المالية محمد الجدعان في وقت سابق العام الجاري إن "الشركات العالمية ترغب في المشاركة في الفرص الاستثمارية التي تمنحها الحكومة".

وأضاف "سيتحتم عليها أن تتخذ قرارا، في ما يتعلق بإنشاء مقار إقليمية في المملكة اعتبارا من 2024 وإلا فلن تفوز بتعاقدات حكومية".

استراتيجية بحرينية طموحة لتنمية السياحة

المنامة – كشفت هيئة البحرين للسياحة والمعارض عن أبرز معالم الاستراتيجية التي أقرتها الحكومة لتنمية القطاع في السنوات الأربع المقبلة، كونه أحد محركات تنويع الاقتصاد، خاصة بعد أن كشفت دراسة محلية حجم خسائر القطاع طيلة فترة الحجر الصحي.

وتأتي الاستراتيجية في إطار مواصلة الهيئة تركيز جهودها على السياحة ضمن القطاعات الواعدة بما يتماشى مع "رؤية البحرين 2030".

وأكد وزير الصناعة والتجارة والسياحة زايد الزياني أن "الأهداف العريضة للاستراتيجية هي إبراز مكانة البحرين كمركز سياحي عالمي وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي وزيادة عدد الدول المستهدفة لجذب المزيد من الزوار وتنويع المنتج السياحي".

ونسبت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى الزياني الذي يتولى رئاسة مجلس إدارة هيئة البحرين للسياحة والمعارض قوله إن "ركائز الاستراتيجية الجديدة تشمل عدداً من العناصر كالعمل على الواجهات والأنشطة البحرية وسياحة الأعمال والسياحة الرياضية والسياحة الترفيهية والسياحة العلاجية والسياحة التراثية والإعلام والأفلام السينمائية".

زايد الزياني

هدفنا إبراز البحرين كمركز سياحي عالمي وزيادة مساهمة القطاع اقتصاديا

ووضعت الهيئة عددا من المنطلقات الرئيسية التي تنضوي تحتها العديد من المبادرات والمشروعات، والتي من شأنها تحقيق أهداف الاستراتيجية ضمن المدى الزمني الذي حُدد لها.

وأوضح الزياني أن تلك المنطلقات تتمحور حول تسهيل الدخول وتنويع وتطوير عناصر الجذب السياحي بما تتضمنه من مشاريع وفعاليات والتسويق والترويج بالشراكة مع القطاع الخاص ودعم شركة طيران الخليج الحكومية.

وإلى جانب ذلك تعزيز مقومات الإقامة السياحية وما تتطلبه من دعم فرص الاستثمار السياحي وتطوير البنية التنظيمية الحاضنة لها.

وأعدت الهيئة أرضية متكاملة لذلك، حيث قامت بتحديد أفضل وكلاء السفر في الأسواق الرئيسية المستهدفة لجذب المزيد من السياح.

وتأتي الاستراتيجية الجديدة امتدادا للخطط السابقة التي تم تدشين النسخة الأولى منها للأعوام 2016 و2019، وارتكزت حينها على أربع دعائم أساسية وهي تسهيل الدخول والجذب السياحي والتسويق والترويج والإقامة.

وروعي في إعداد النسخة الثانية من الاستراتيجية لقياس نجاحها استمرار التزام الهيئة بعدة مؤشرات، من أهمها إجمالي دخل القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وعدد الزوار ومعدل ليالي الإقامة ومعدل إنفاق السائح، وهي المؤشرات التي سجلت زيادة ملحوظة.

وبحسب المعطيات الرسمية ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 4.6 في المئة خلال عام 2015 إلى 6.8 في المئة بنهاية عام 2019. كما ارتفع إجمالي إنفاق السياحة الوافدة من 1.1 مليار دينار (2.9 مليار دولار) إلى 1.5 مليار دينار (نحو 4 مليارات دولار) خلال الفترة ذاتها.

وارتفع أعداد الزوار القادمين إلى البلد الخليجي لغرض السياحة من 9.7 مليون سائح إلى 11.1 مليون سائح في الفترة نفسها، وزاد متوسط الليالي السياحية من 2.3 ليلة إلى 3.4 ليلة سياحية.